



www.undp.org/hdr2004

للاتصالات الإعلامية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

نيويورك:

William Orme

هاتف: ٩٠٦-٥٣٨٢-١ (٢١٢)

محمول: ١٠٢٢-٦٠٧-١ (٩١٧)

william.orme@undp.org

Tyrgve Olfarnes

هاتف: ٩٠٦-٦٦٠٦-١ (٢١٢)

محمول: ٨٠٤٢-٤٧٨-١ (٩١٧)

tyrgve.olfarnes@undp.org

جينيف:

Laura Ngo-Fontaine

هاتف: ٩١٧ ٨٣ ١٦ (٤١ ٢٢)

محمول: ٥٧٠ ٤٤ ١٨ (٤١ ٧٩)

laura.ngo-fontaine@undp.org

Jean Fabre

هاتف: ٩١٧ ٨٣ ١٦ (٤١ ٢٢)

محمول: ٥٧٧٦-٤٣٧ (٤١ ٧٩)

Jean.fabre@undp.org

باريس:

Abdoul Dieng

هاتف: ٤٥ ٦٨ ٩١٣ (٣٣ ١)

محمول: ٥٩ ٢٢-٠٧ (٣٣ ٦)

abdoul.dieng@undp.org

بانكوك:

Cherie Hart

هاتف: ٢١٣٣-٢٨٨ (٦٦٢)

محمول: ١٥٦٤-٩١٨ (٦٦١)

cherie.hart@undp.org

برائيسلاف:

Sandra Pralong

هاتف: ٤٢٨ ٤٢٨ ٣٣٧ ٢ (٤٢١)

محمول: ٩٠٨ ٧٢٩ ٨٤٦ (٤٢١)

sandra.pralong@undp.org

كوبنهاغن:

Ragnild Imerslund

هاتف: ٤٦٧١ ٣٥ (٤٥)

محمول: ٢٥ ٢٨ ٢٨ ٥١ (٤٥)

ragnild.imerslund@undp.org

طوكيو:

Akiko Fujii

هاتف: ٤٧٥١ ٤٦٧ ٣ (٨١)

محمول: ٣٥٤٩-٧٢٠٠-٩٠ (٨١)

akiko.fujii@undp.org

موجة جديدة من الهجرة تتطلب مساندة التعددية الثقافية، لا الانصهارات القسرية

بروكسيل، ١٥ يوليو/تموز ٢٠٠٤ - يحاول تقرير جديد، أعد بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إثبات وجوب السماح للمهاجرين بأن يصبحوا كأملي العضوية في بلدانهم المتبناة، مع حفاظهم في الوقت عينه على روابط ببلدانهم الأصلية.

تقول المؤلفة الرئيسية للتقرير، سكيكو فوكودا - بار، إن "الهوية ليست مسألة مكسب يستتبع خسارة موازية. فبعض مجموعات المهاجرين قد تريد الإبقاء على هوياتها الثقافية، لكن ذلك لا يعني أنها لا تنمي ولايات لبلدها الجديد".

يلاحظ التقرير أن الهجرة إلى غرب أوروبا وأميركا الشمالية سجلت زيادة كبيرة في العقود الأخيرة؛ بحيث أصبح المهاجرون اليوم يشكّلون، مثلاً، نصف سكان تورنتو ولوس أنجليس، وربع سكان لندن.

ويؤدّي توفّر الإنترنت، والسفر الجوي المحمول الكلفة، وتدني رسوم الخدمات الهاتفية بين البلدان، إلى جعل هؤلاء المهاجرين مختلفين عن نظرائهم من الأجيال الماضية. فقد أصبح في استطاعة المهاجرين الآن أن يحافظوا على روابط وثيقة ببلدانهم وثقافتهم الأصلية؛ وهذا بدوره يعمل على تغيير الطريقة التي ينبغي للبلدان المتلقية اتباعها لتدبر أمر الهجرة. ويقول التقرير إن على الدول الاعتراف بكون الناس قادرين على الاحتفاظ بهويات ثقافية، متعددة وتكاملية، لا تهدد الوحدة الوطنية. ويتفحص المؤلفون نمو المعارضة، القائمة على العصبية القومية ورهاب الأجانب، لمجموعات المهاجرين وثقافتهم في العديد من الأمم المتقدمة.

التمثيل السياسي للأقليات العرقية في برلمانات مختارة لبلدان في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

الأقليات العرقية الظاهرة للعيان (١)

البلد	مجموع العدد في مجلس النواب/العموم (سنة آخر انتخاب مع بيانات)	النسبة في مجلس النواب/العموم %	النسبة بين السكان %	مقارنة النسبة في مجلس النواب/العموم بالنسبة بين السكان
هولندا (2003)	150/13	8.7	9.0	1.0
الولايات المتحدة (2002)	440/69	15.7	28.1	0.6
بلجيكا (1999)	150/6	4.0	10.0	0.4
كندا (2000)	301/12	4.3	13.4	0.3
المملكة المتحدة (2001)	659/12	1.8	8.7	0.2
نيوزيلندا (1999)	120/2	1.7	10.9	0.2
الدانمارك (2001)	179/2	1.1	5.8	0.2
أستراليا (2001)	150/1	0.7	6.0	0.1
ألمانيا (2002)	603/5	0.8	8.5	0.1
فرنسا (2002)	577/0	0.0	8.0	0.0
سويسرا (1999)	200/0	0.0	6.0	0.0

٥. تشير إلى الأقليات العرقية الظاهرة للعيان، بناءً على التقارير الإحصائية أو التقارير الأكاديمية؛ في حين أن المهاجرين المغمورين (من أصول أوروبية) ليسوا مشمولين. ومن المرجح أن تكون نسبة الأقليات العرقية الموهلة أدنى من الأرقام المذكورة، لأن التقارير تشمل المواطنين وغير المواطنين؛ علماً بأن مجموعات الأقليات العرقية تكون عادة صغيرة السن في المعدل على نحو غير متناسب (بالمقارنة مع أغلبية السكان). ولا تشمل السكان الأصليين أو أفراد مجموعات الأقليات العرقية أو القومية المهيمنة.

المصدر: Bird 2003

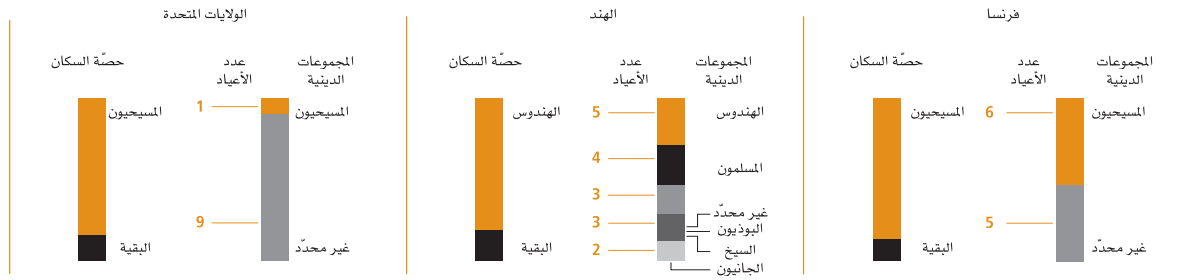
ويكمن التحدي في ابتكار البلدان سياسات تدمج غايات الوحدة واحترام الاختلاف والتنوع. يشمل ذلك تشجيع التسامح وتعزيز التفهم الثقافي؛ لكنه يشتمل بشكل خاص أيضاً على الاتساع للممارسات والملابس الدينية، والجنسية المزدوجة، وقضايا أخرى. ويتضمن أيضاً تزويد المهاجرين بدعم فاعل للاندماج، مثل التدريب على اللغة وخدمات البحث عن الوظائف.

يشير التقرير إلى أن "الهجرة الدولية تجلب مهارات وعملاً وأفكاراً، تُعني حياة الناس".



الأعياد الوطنية سبباً هاماً للاعتراف بالهويات الثقافية - أو تجاهلها

الأديان الممثلة في الأعياد الوطنية 2003



المصدر: الأعياد الوطنية 2004، France؛ الهند، وزارة الموظفين 2004، مكتب إدارة الموظفين 2003، المجموعات الدينية في الهند، الهند، مكتب أمين السجل 2004؛ فرنسا والولايات المتحدة، CIA 2003.

وينبغي لأوروبا، حيث يرتفع متوسط العمر ويتراجع حجم الأسرة العادي، أن تُضاعف أعداد الدّاخلين إليها من المهاجرين بحلول العام ٢٠٥٠؛ لمجرد الحفاظ على عدد سكّانها.

مع تصاعد الهجرة، تُضطر الحكومات على نحو متزايد لتوجيه اهتمامها إلى مجموعات المهاجرين وإلى الذين يريدون كبح الهجرة، على حدّ سواء. وغالباً ما تُثير المناظرات الخاصة بالهجرة استجابات ارتدادية، تتسم بالعصبية القومية المتطرفة، وحتى برهاب الأجنبي؛ مع دعوات إلى إغلاق البلاد في وجه التأثيرات الخارجية، باسم الحفاظ على التقاليد القومية.

ويُقدّم أولئك الذين يدعون بأن المهاجرين يهدّدون القيم "القومية" بالخطر بضع مُحاجّات، بينها:

- أن المهاجرين لا ينصهرون، بل يرفضون القيم الأساسية للبلد.
- أن الثقافات القومية و"الأجنبية" تتصادم، مؤدية بشكل حتمي إلى نزاع اجتماعي.
- أن ثقافات المهاجرين غالباً ما تكون دنيئة وتسلطية؛ ولهذا السبب، فإن إدماجها قد يقوّض الديمقراطية ويؤخّر التقدم الاقتصادي.

الجدول 2.1

البلدان العشرة الأولى في حصتها من الهجرة الدولية، 2000 (نسبة مئوية)

68	الإمارات العربية المتحدة
49	الكويت
39	الأردن
37	إسرائيل
34	سنغافورة
26	عمان
25	سويسرا
25	أستراليا
24	المملكة العربية السعودية
22	نيوزيلندا

المصدر: UN 2003a.

في الماضي، اتّبعَت الدولُ نهجين تجاه المهاجرين: "المُفضلة" والانصهار، حيث يُبقي الأول على حدود واضحة بين أبناء البلد والقادمين الجدد، معاملاً الجانبيين كجماعتين منفصلتين؛ مثلما حدث في ألمانيا إبان الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وفي المملكة العربية السعودية اليوم. أما الثاني، فيسعى إلى جعل المهاجرين أكثر شَبهاً بنا؛ كما في الخَصِيصة المميّزة للولايات المتحدة، "البوتقة".

يصف التقرير هذين النهجين بأنهما غير كافيين للمجتمعات المتنوعة التي تحتاج إلى بناء احترام للخلافات، والتزام بالوحدة. فقد سهلت الاتصالات والنقل الدولية المتدنية الكلفة على المهاجرين، إلى حد كبير، إمكانية البقاء على اتصال ببلدانهم الأصلية. ويصف التقرير تعددية الثقافات بأنها نهج ثالث لإدخال المهاجرين في صلب المجتمع؛ لكنه يلفت الانتباه أيضاً إلى أن جوهر التعددية الثقافية ليس فقط الاعتراف بالمنظومات القيميّة والأعراف الثقافية المختلفة داخل المجتمع – إنه أيضاً إحداث التزام مشترك بالقيم الأساسية غير القابلة للتفاوض: مثل حقوق الإنسان، وحكم القانون، والمساواة بين الجنسين، والتنوع، والتسامح.

لا يكمن الحل في وقف الهجرة أو تقييد التنوع، بل في بناء مجتمعات أكثر اندماجاً وتنوعاً. وفي مقولة التقرير أن قمع الهوية الثقافية – لا التنوع بحد ذاته – يفضي إلى النزاع.

تقول فوكود – بار إن من غير الضروري وجود خيار بين حماية الهويات المحلية وبين تبني سياسات انفتاحية على التدفقات العالمية من المهاجرين، ومن الأفلام والمعارف ورؤوس الأموال الأجنبية؛ إذ ” يكمن التحدي في تصميم سياسات توسع نطاق الخيارات بدل تضيقه، وتحمي الهويات القومية فيما تبقى الحدود مفتوحة أيضاً أمام الجديد من الناس والثقافات والفكر“.

* * * *

عن هذا التقرير: في كل عام منذ سنة ١٩٩٠، يفوض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فريقاً مستقلاً من الخبراء مهمة إعداد تقرير التنمية البشرية لاستكشاف قضايا رئيسية تكون موضع اهتمام عالمي شامل. وتقدم شبكة استشارية عالمية النطاق، مكونة من قياديين في عالم الأكاديميا والحكومات والمجتمعات المدنية، مساهمات من البيانات والفكر وأفضل الممارسات لدعم التحليلات والمقترحات المنشورة في التقرير. فمفهوم التنمية البشرية يتطلع إلى أبعد من دخل الفرد، وتنمية الموارد البشرية، والاحتياجات الأساسية كمقياس للتقدم البشري؛ كما يقيم عوامل مثل حرية الإنسان وكرامته، وفعالية البشر، أي دور الناس في التنمية. ويحاول تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤ إثبات أن التنمية في نهاية الأمر هي ”سلسلة من العمليات المتعاقبة لتكبير خيارات البشر“، لا مجرد رفع المداخل القومية.

تنشر تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤، بالإنكليزية، دار النشر التابعة لجامعة أوكسفورد.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو شبكة التنمية العالمية للأمم المتحدة؛ يحض على التغيير ويوصل البلدان بالمعارف والخبرات والموارد، لمساعدة الناس في بناء حياة أفضل. إننا موجودون على الأرض في ١٦٦ بلداً، نعمل معها كي تجد الحلول الخاصة بها لتحديات التنمية العالمية والفقرية – وفيما تنمي البلدان قدراتها المحلية، تستفيد من العاملين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن المدى الواسع لشركائنا. للمزيد من التفاصيل عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : <http://www.undp.org>